

أكراد سوريا يقيسون مواقفهم وفق خارطة المصالح

الخطر التركي الداهم يدفع الأكراد إلى حضان نظام الأسد



الوجود العسكري التركي تهديد استراتيجي لأمن الأكراد

في لعبة الأمم الكبرى على الساحة السورية، سعى الأكراد إلى تحقيق جزء من أهدافهم بالتحالف بدءاً مع الولايات المتحدة، لكن التحول المتواصل لاستراتيجياتها قربهم من موسكو رغم إدراكهم أن هذه الأخيرة لا تعتبرهم رقماً هاماً في معادلاتها. هذا التحول والتغير في التحالفات جعلاً الأكراد يقيسون مواقفهم وفق خارطة المصالح المرتبطة بغيرية البقاء في مسعى منهم لتجنب الخطر التركي الداهم دائماً.

وتقول تقارير إن الأكراد عبروا في السابق عن قلق من إمكانية أن تسمح روسيا، في محاولة لإقضاء تركيا إلى جانبها في سوريا، لأنقرة بالسيطرة على مدينة كوباني الكردية على الحدود التركية مقابل تنازلات تركية في إدلب. غير أن التطورات الأخيرة رفعت مستوى الارتياح لدى الأكراد الذين باتوا يشعرون بأنه بالإمكان التعويل على علاقاتهم مع موسكو لتحقيق أهدافهم في الأمن كما في السياسة.

ويتلخص الموقف الكردي في المزاوجة بين تعليقهم أهمية على شراكتهم مع الولايات المتحدة في الميدان، لاسيما في شرق الفرات، وتأكيدهم على اعتبار الوجود العسكري التركي تهديداً استراتيجياً لأنهم. بالمقابل فإن أكراد سوريا وأنزعمهم العسكرية - قوات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) - والذين باتوا يعتبرون روسيا الضامن لأي مفاوضات مع دمشق، ما زالوا يشعرون في أن مصالح روسيا الاستراتيجية قد تقودها إلى استيعابها لتركيا واسترضائها، كما فعلت في عام 2018 عندما وافقت على تولي تركيا السيطرة على عفرين.

خارطة المصالح

يبدو أن الأكراد يقيسون مواقفهم بدقة وفق خارطة المصالح المرتبطة بغيرية البقاء. وقد تحالفا مع الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم داعش ودفعوا دماء غزيرة في أتون تلك الحرب، ويقومون داخل المناطق التي يسيطرون عليها بخيمات اعتقال تضم مقاتلي داعش. غير أن الأكراد أدركوا أن هذا التحالف ليس استراتيجياً بالنسبة إلى واشنطن، وأن القرار الذي أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب القوات الأميركية من سوريا بعد مكالمة هاتفية أجراها مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان في ديسمبر 2018، يتركهم لمصيرهم دون أي حماية تدافع عن كيانهم وطموحاتهم السياسية.

وتجاوب الأكراد مع دعوات موسكو لفتح حوار بينهم وبين دمشق، إلا أنهم بقوا متمسكين بشعار "أن ما قبل عام 2011 (عام اندلاع الثورة في سوريا) غير ما بعده"، وأنهم لن يعيدوا، كما في السابق إلى حضان النظام المركزي في دمشق.

وفي أواخر شهر ديسمبر عقد الروس اجتماعاً مع ممثلي الأكراد في قاعدة حميميم الجوية الروسية، ورتبوا بعد ذلك لقاء بين وفد كردي وممثلي الحكومة السورية في دمشق. وأدت المحادثات التي قادها عن الجانب السوري رجل المخابرات الأول، رئيس مكتب الأمن الوطني علي مملوك، إلى اتفاق على تشكيل لجان مشتركة لمواصلة

المحادثات ورسم خارطة طريق لمستقبل علاقات الطرفين. وتحدثت تقارير كردية عن اجتماع عقد قبل ذلك في 15 يوليو 2018 بين وفد من مجلس سوريا الديمقراطية مع مسؤولين سوريين في دمشق لكنه لم يسفر عن شيء، وتلتها سلسلة اجتماعات أخرى عقيمة، وعزا مجلس سوريا الديمقراطية فشل تلك الاجتماعات إلى إصرار النظام على العودة إلى أوضاع ما قبل 2011.

روسيا طورت علاقاتها مع الأكراد الذين باتوا جزءاً من الجهد العسكري بالتعاون مع قوات النظام السوري لصد تقدم تركيا وحلفائها من الفصائل المعارضة

وتحدثت التقارير أيضاً عن أنه في 19 يناير 2019، زار القائد العام لوحدة حماية الشعب، سيبان حمص، قاعدة حميميم وموسكو، وقدم للروس مذكرة تضم عدة نقاط، وطلب منهم الإشراف على الحوار بين دمشق والقامشلي، وأكدت المذكرة على هذه النقاط: ● وحدة الأراضي السورية. ● أن تكون سوريا جمهورية ديمقراطية، وتكون الإدارة الذاتية جزءاً منها. ● أن يكون للإدارة الذاتية ممثلون عنها في برلمان ودمشق. ● اعتماد علم الإدارة الذاتية إلى جانب العلم السوري.

● أن تكون لمناطق الإدارة الذاتية دبلوماسيةيتها الخاصة بما لا يتعارض مع مصالح الشعب السوري والدستور. ● قوات سوريا الديمقراطية جزء من الجيش السوري وتتولى المسؤولية عن حماية حدودها. ● اللغة العربية لغة رسمية في جميع سوريا، على أن تكون الدراسة باللغات المحلية في مناطق الإدارة الذاتية. ● توزع ثروات سوريا بصورة عادلة على جميع مناطق البلد.

غير أن توتر العلاقات الروسية التركية حول إدلب أدى إلى بعض التغييرات غير المعلنة في الخيارات التكتيكية الكردية. وكشفت تقارير أن الأكراد باتوا يتعاونون مع الجيش السوري التابع لدمشق في أجزاء معينة من العمليات في

شمال غرب حلب، وبالتحديد في مناطق على طول حدود عفرين. وإذا توسعت المعارك لتشمل عفرين فإن المشاركة العسكرية الكردية ستصبح واضحة ومباشرة.

تطوير العلاقات

يسعى الأكراد برعاية روسيا إلى تطوير علاقاتهم مع دمشق على أمل أن يقوي هذا الأمر أوضاعهم في السعي لدى دمشق للاعتراف بالإدارة الذاتية. وتقول معلومات إن نظام دمشق ما زال متمسكاً بحل هذه المسألة على أساس قانون الإدارة المحلية رقم 107.

وهذا القابض يعني بإدارة المناطق المختلفة، ووضع القرارات في يد المركز، وتشرف وزارة الإدارة المحلية على تطبيقه، وهي وزارة تتبع حزب البعث بصورة مباشرة.

وتنقل مصادر كردية عن رئيس معهد الدراسات الكردية، نواف خليل، أن مفاوضات الأكراد ودمشق يمكن أن تنجح إذا ضمنت روسيا ذلك "ولكن روسيا لم تمارس دور الضامن بعد". وحسب خليل، فإنه في حال أشرفت روسيا على المفاوضات فسستكون الأوضاع إيجابية: "لم ترق معاهدات سوتني وأستانة للنظام، فلم يكن الأكراد يريد أن تحتل تركيا أعزاز والباب، لكن عندما تدخلت روسيا في الشؤون السورية لم يستطع النظام أن يقول لا".

بيد أن معلومات نشرتها مواقع مقربة من أكراد سوريا قالت إن الولايات المتحدة أبلغت القيادة الكردية تحذيراً من القيام بالمشاركة في أي عمليات عسكرية تستهدف القوات التركية المتقدمة شمال سوريا. وفي حين تنفي المصادر الرسمية داخل قوات حماية الشعب الكردية وصول أي تحذيرات أميركية واضحة في هذا الصدد، إلا أن بعض المراقبين الأكراد لا يستبعدون أن تعتمد واشنطن إلى الضغط على حلفائها الأكراد لعدم الانجرار إلى معركة تقف فيها واشنطن إلى جانب تركيا.

وتتفهم روسيا الموقف الكردي لكنها لن تنظر إلى أكراد سوريا بصفتهم جزءاً من المشهد الحليف سواء في تحديد الإرهاب أو في مقاتلة فصائل المعارضة أو حتى في إمكانية أن يشكلوا جبهة إضافية متعاونة مع موسكو ومع دمشق لتقويض الجهود العسكرية التركية وإرباك الحشود العسكرية لأنقرة في الداخل السوري وتقييد حركتها.

رانيا مصطفى

أعلن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، عن إمكانية أن ترسل الولايات المتحدة صواريخ باتريوت إلى بلاده بعد مقتل جنود أترك، وأن دولاً أوروبية في حلف شمال الأطلسي قد ترسل بطاريات باتريوت أخرى. لكن، لا مؤشرات حتى الآن حول نية الولايات المتحدة والناتو إرسال منظومات الباتريوت إلى تركيا، بعدما تم إيقافها بسبب إتمام صفقة منطومة أس - 400 الروسية، المتعارضة مع منظومة الباتريوت. جاءت مطالبة تركيا لحلفائها في الناتو بالإيفاء بالتزاماتهم تجاهها، كشريك يتعرض أمنه القومي إلى أخطار، بعد عودة النشاط إلى الدبلوماسية الأميركية للاهتمام بالملف السوري، الشهر الماضي، مع بدء قوات النظام السوري، بدعم من ميليشيات إيرانية، وغطاء جوي روسي ناري كثيف، حملة عسكرية جديدة على منطقة خفض التصعيد الرابعة، وساهمت زيارة المبعوث الأميركي، جيمس جيفري، إلى تركيا الشهر الماضي، وإدانتته، متحدثاً باللغة التركية، مقتل عسكريين أترك، ووصفهم "بالشهداء"، في رفع معنويات تركيا، في ظل تلميحات إلى دعم عسكري ولوجستي ضد هجومات قوات النظام السوري على إدلب. هذا إضافة إلى تصريحات وزير الخارجية، مايك بومبيو، المؤيدة لتركيا، وزيارة رئيس حلف الناتو لأنقرة، وقيام واشنطن برفع العقوبات عن ثلاثة وزراء أترك (وزراء الدفاع والداخلية والاقتصاد)، وغض النظر عن استخدام الفصائل السورية المعارضة للصواريخ المضادة للطائرات لإسقاط مروحيتين تابعتين للنظام.

الحسابات الأميركية حول إدلب معقدة للغاية؛ فواشنطن تعترف بأحقية روسيا في السيطرة على سوريا، وقد حضرت اتفاق أستانة من البداية بصفة مراقب، وكانت ترتيبات الهدن وتسليم شرقي حلب ثم مناطق خفض التصعيد الثلاث، إلى روسيا والنظام، تتم بمباركتها، وكذلك ما يتعلق بمناقشة سيطرة تركيا في "درع الفرات" و"مغن الزينون"، ومؤخراً في "نبع السلام". وكانت تفاهات سوتشي حول المنطقة العازلة في إدلب، في سبتمبر 2018، بدفع منها.

فلو كانت واشنطن تريد دعم تركيا والفصائل السورية ضد الهجوم على إدلب وغيرها، لفعلت ذلك من البداية، ولما اضطرت تركيا إلى الدخول في حلف روسيا وإيران من أصله. وغير صحيح أن الوضع الإنساني المزري في إدلب يستفز الولايات المتحدة الآن، بعد 9 سنوات متواصلة من إجرام النظام السوري بحق المدنيين، ومن ذلك استخدام أسلحة محرمة دولياً، فواشنطن مستاعة من مشاركة إيران في هجوم النظام الأخير على إدلب، وهو ما يتعارض مع استراتيجيتها الأخيرة في الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. وهي لا ترغب في فرض روسيا حلولها السياسية بتعويم نظام الأسد، مع تغييرات شكلية في بنيتها، ما يتعارض مع جوهر القرار الأممي 2254؛ وهي تمسك بورقة منع روسيا من الاستفادة من مصادر الطاقة السورية في منطقة الجزيرة، وماضية في تنفيذ "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين".

في الأثناء تعمل واشنطن على استغلال حالة الخلافات الروسية التركية، وترغب في تصعيد عسكري بين الطرفين ينهي تحالفهما؛ لكنها حذرة بشأن تقديم دعم حقيقي لأنقرة. فأمريكا

ترغب في تجنب الدور التركي في سوريا، كما الدور الإيراني، وكذلك هي رغبة إسرائيل، وعربية، وهي

حسابات أميركية تترك تركيا

رغبة بقية الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، والتي ترفض أيضاً انضمام تركيا (حزب العدالة والتنمية) إلى الاتحاد الأوروبي، كما ترفض أن يكون لها دور إقليمي مع وصولها إلى مصادر الطاقة في البحر المتوسط، وإلى السواحل الليبية. تترك تركيا أنها وحيدة في معركة كسر العظام مع الروس، ولا ترغب في تصعيد واسع ستكون الخاسرة فيه؛ فوضعها الداخلي لا يحتمل مغامرة الإقدام على حرب استنزاف طويلة الأمد، قد تفتح الأبواب أمام تدخل أممي للفصل بين الطرفين، ما يعني إخراج جميع القوات "غير الشرعية" من المنطقة، وتحديد إيران وتركيا. تقول موسكو إن وجودها في سوريا شرعي، توافق عليه الأمم المتحدة التي تحتفظ بمقعدهم النظام السوري في مجالسها، والولايات المتحدة دخلت سوريا ضمن تحالف دولي "شرعي" لمحاربة الإرهاب، هذا يعني أن التصعيد سيصيب في مصلحة واشنطن بإعطائها نفوذاً لقواتها في إدلب، الأمر الذي لا ترغب فيه روسيا أيضاً.

وبالتالي يحرض الروس والأتراك معاً على عدم التصعيد المباشر، والتمسك بتحالفاتهما السابقة؛ أما التصعيد الإعلامي التركي ضد النظام السوري، مع الاحتفاظ بلهجة معتدلة تجاه الروس، وكذلك محاولات "التحرش" العسكري للنظام، بدفع روسي، بنقاط المراقبة التركية، وردود أنقرة عليها، فكل ذلك يصب في خاتمة محاولة كسب أوراق في جولة المفاوضات الروسية التركية القادمة، عبر اتصال هاتفي متوقع لرجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين، فيما تنتظر قمة أستانة في طهران موافقة أنقرة.

تركيا تدرك أنها وحيدة في معركة كسر العظام مع الروس، ولا ترغب في تصعيد واسع ستكون الخاسرة فيه؛ فوضعها الداخلي لا يحتمل مغامرة الإقدام على حرب استنزاف

وكذلك تريد موسكو استباق موعد القمة الرباعية (الروسية التركية الألمانية الفرنسية)، التي دعا إليها إيمانويل ماكرون وأنجيلا ميركل في إسطنبول في 5 فبراير القادم، بأن ترفض على أنقرة قبول مقترحها بشأن تقليص منطقة خفض التصعيد إلى شمال وغرب الطريقين الدوليين، الأمر الذي ترفضه تركيا، التي تريد عودة قوات النظام إلى ما بعد نقاط المراقبة. وقد تقبل أنقرة بتفسير دوريات مشتركة روسية - تركية، وإن كانت غلبة السيطرة فيها للروس، لإظهار أن تهديداتها أرغمت قوات الأسد على التراجع.

أما ميدانياً، فإن الواقع تقول أشياء تناقض مجمل التصعيد الإعلامي والعسكري التركي؛ فمفكرة النعمان وسراقب، وباقي الطريق باتجاه حلب، ومن قبلها خان شيخون، قد سلّمت لقوات النظام بشكل فاضح دون قتال الفصائل المدعومة من تركيا، ما يعني أنها انسحبت باوامر وتنسيق روسي - تركي؛ وحدث نفس الشيء في ريف حلب الغربي.

وبالتالي تحالف الضرورة بين روسيا وتركيا في سوريا مستمر، ولا خيارات أخرى بين الطرفين، سوى أن يتوافق الأميركيون والروس على حل يُخرج كلاً من إيران وتركيا من المعادلة السورية، ويخرج نظام الأسد أيضاً، وفق الشرط الأميركي.

